

المدير العام التنفيذي لـ" الثورة "**:**

برامج صندوق تنمية المهارات لا تخرج عن التوجهات التنموية للحكومة

لقاء / نجلاء الشعبي

المساهمين، لكن القانون الجديد لصندوق تنمية المهارات أعملي صلاحيات واسعة لمجلس الإدارة في تمويل البرامج التدريبية لغير المساهمين أيضا.

وفي هذا الصدد فقد التقينا بالمدير العام التنفيذي لصندوق تنمية المهارات فيصل مجاهد المقطري، الذي أوضح لنا العديد من الأنشطة والبرامج المنفذة من جهة الصندوق في مختلف المجالات..

- نركز على القطاعات ذات الأولويات بحسب احتياج كل قطاع

- القانون ينص على عدم جواز فتح معاهد باسم الصندوق

- أكثر الصعوبات التي يواجهها الصندوق هو عدم تفاعل بعض

الجهات والوزارات في تنفيذ البرامج التدريبية

على ضوء ما يرسمه مجلس الإدارة التنفيذية.

● **ماهي آلية تنفيذ البرامج في الصندوق؟**

- في ما يتعلق بتنفيذ البرامج فإن هناك نوعين من الأنشطة منها ما يخص المساهمين فقد أعطي للمساهم صلاحيات فسي اختيار المعهد الذي سينيفذ البرامج التدريبية فيه وفقاً لخطة ومواعيد تنفيذ البرامج، ويقوم الصندوق بالنزول الفجائي والإشراف على تنفيذ بعض البرامج وليس كل البرامج من ناحية المراقبة مما يساعد أن يكون التمويل بطريقة أسهل وخاصة أن الزيارات الميدانية أحيانا تعطينا بعض الملاحظات والانطباعات عن البرامج المنفذة، ويتم من جهة الصندوق تمويله وفقا لاختيار المساهم للجهة، ويشارك الصندوق في الكلفة، بحيث يوجد لدينا متوسط أسعار تكلفة البرامج التدريبية المختلفة حسب الاحتياج لها، بينما الجانب الذي يتعلق بغير المساهمين إذ يقوم الصندوق بمعرفة متى يبدأ البرنامج، ويتم إرسال مندوبين ممن يمثلون الصندوق بتقييم البرنامج والإشراف عليه، وتقوم بالدفع مباشرة بعد انتهاء، وتسليم الوثائق للصندوق للجهة المنفذة مباشرة أي المؤسسة التدريبية.

● **كيف يتم التعامل مع المساهمات التي يتم خصمها من رواتب الموظفين بخرض التدريب؟**
- في الحقيقة القانون أشار بصراحة في هذا الجانب بحيث تقوم مصلحة الضرائب بجمع هذه المبالغ والصندوق لديه محضر مع المصلحة في هذا الجانب ويوجد لديه أيضا إدارة متخصصة في المطابقة والمتابعة بالتنسيق مع مصلحة الضرائب، ويتم موافاة الصندوق بكشوفات شهرية بالمبالغ التي تورد ويقوم بالمطابقة لكي يتم التمويل، وأحيانا يحصل من بعض الجهات أنها لا تنفذ البرامج التدريبية التي تخصصها خلال العام ويتم إعطاؤها فرص سماح في بداية العام الثاني لتنفيذ البرامج لذلك تدخل البرامج في السنة الثانية التي كان من المفترض أن تنفذ في العام السابق ونعطي فرصة أيضا لاستكمال البرامج لفترة معينة، وهدف الصندوق حقيقة ليس ربحيا وإنما تنمية موارد بشرية لتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال.

● **ماذا عن الموظفين الذين يستغلون الصندوق في فتح معاهد خاصة بهم؟**

- فسي هذه النقطة القانون وضع ويكل شفافية بأنه لا يجوز لأي موظف فتح معاهد باسم الصندوق، ويوجد هناك متابعة لهذا الموضوع فإذا اتضح لنا أنه أحد الموظفين في الصندوق ممكن يعملوا لهم معاهد فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم لأن القانون قد تطرق لهذه النقطة باعتبارها نقطة مهمة، ناهيك أن الصندوق يعطي صلاحيات للمساهم بحيث أن المساهم يحق له اختيار المعهد بحرية، بالتالي لم يعد الصندوق لديه أي إمكانية أن يوجهه على مكان معين وقد يستطيع الموظف أن يستغل ذلك والصندوق لو اكتشف بأن موظفا من الموظفين يمارس مثل هذا النشاط سيتدخل

● **ما هي استراتيجية الصندوق في تنفيذ برامجه التدريبية؟**

- استراتيجية الصندوق الحالية لها شقان الشق الأول ما يتعلق بالمساهمين ويتم تمويلها وفقا للنظام المتبع والمعتمد من مجلس الإدارة والشق الثاني وهو شيء جديد ما يتعلق بالشراخ غير المساهمة، وهذه كل الصلاحيات أعطيت لمجلس الإدارة، وبالتالي اشترط القانون شرطا وهو أن تكون خطط الصندوق وفقا للتوجهات التنموية للحكومة فبدأ الصندوق بتنفيذ برامج لغير المساهمين، واعتقد الكل تابع من أسبوعين أو ثلاثة حول التوقيع على محضر واتفاقية لتدريب عدد من الكوادر في مجال الرخصة الدولية في الحاسوب هذا برعاية مباشرة من مجلس الإدارة فتم توقيع الاتفاقية وبدأنا تنفيذ البرامج الآن في كافة المحافظات ويتم التنسيق لبرامج قائمة خلال عام ٢٠١١م.

تنسيق وبرامج

● **ما مدى التنسيق مع القطاعات الحكومية لتنفيذ البرامج التدريبية؟**

- في ما يتعلق بالقطاع الحكومي هناك ما يسمى بالوحدات الاقتصادية وهي مساهمة في الصندوق وينطبق عليها ما ينطبق على الشق الأول باعتبارهم مساهمين، ولكن عندنا في ما يتعلق بالوزارات والسلطة المحلية، فنحن أيضا وضعناهم في الحسيان من خلال الخطة التي سوف تستهدف كوادر السلطة المحلية في المحافظات وفي مكاتب فروع الوزارات والوزارات في الأمانة أيضا.

● **ما هي البرامج التي يتم التركيز عليها من قبل الصندوق؟**
- التركيز كما أشرت في ما يتعلق بالمساهمين هم يختارون البرامج الذي يحتاجونه طبعاً، وحسب خططهم يتم تنفيذ هذه البرامج، أما ما يتعلق بغير المساهمين فنحن نركز على القطاعات ذات الأولويات ونحاول أيضا نستشف الاحتياجات الهامة واعتقد أول خطوة بدأنا فيها موضوع الرخصة الدولية في الحاسوب والصيانة وعلى أساس أن معظم هذه الجهات تحتاج لهذا البرامج التدريبي الحديث.

مساهمون وأنشطة

● **ما طبيعة المساهمين في الصندوق؟**

- المساهمون في الصندوق منهم القطاع الخاص وما يسمى بالوحدات الاقتصادية وجميع المساهمين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكانت في السابق مشكلة تكف أماننا هي إعادة تمويل هذه الجهات التي كانت تدفع مبالغ بسيطة جدا وهذه المبالغ لا تكفي لتغطية أي برنامج فيالتالي الآن من خلال القانون الجديد استطعنا نستهدفهم من خلال برامج لكل العدد وتركيزنا في هذا العام للمنشآت التي يكون نشاطها له علاقة بالتوجهات التنموية للحكومة وما يسمى بالنشاطات الواعدة.

● **ما هي الميزانيات التي يعتمد عليها الصندوق؟**
- يعتبر الصندوق من الوحدات المستقلة ماليا وإدارياً وحقيقة أن الموازنة يتم إعدادها وفقا لما اعتمد من مجلس الإدارة قبل أن تناقشها ويتم السير على خطة هذه الموازنة ولا يوجد أي تدخل من وزارة المالية في هذه الميزانية.

● **كيف تقيمون نشاط الصندوق لعام ٢٠١٠م في تنفيذ البرامج التدريبية؟**

- في عام ٢٠١٠م، كنا في البداية ومن الرابع بصدد إعداد خطط وتعديل على أساس أنها كانت مرحلة تحول لجميع البيانات، وبدأنا من الربع الرابع تقريبا ٢٠١٠م في تنفيذ بعض البرامج لغير المساهمين. أما المساهمون فنحن مستمرين في التنفيذ، لكن مسالة التواصل مع الجهات وجمع البيانات والتحضير لهذه البرامج تأخذ وقتا، وقد بدأنا والحمد لله وبدأ الناس يعرفون الدور الجديد للصندوق، ونحن الآن بصدد ترتيب لإقامة ورش عمل لتعريف المساهمين والجهات ذات العلاقة بأنشطة الصندوق الجديد والاستراتيجية الجديدة

وقت ممكن حتى تتمكن من تنفيذ خطتنا بالشكل المطلوب.

خطط ورقابة

● ماهي خططكم التدريبية للتخصصات النوعية مثل الطب وغيره، وهل يتم اعتماد مدرين من الخارج لهذه البرامج؟

- يوجد تركيز على هذا الجانب وخاصة في ما يتعلق بالمستشفيات الحكومية والتي تعتبر أنها خدمة إنسانية المستطاع وقد بدأنا في حجة وبعض المحافظات، بالاستفادة من المدربين اليمينين لأنهم موهوبون ونو كفاءة عالية ويمكن أن يستقبلوا من أي دولة قد يكونوا يعملوا في مستشفيات خاصة أو حكومية، وبالتالي فإن الصندوق على استعداد في تنفيذ البرامج، وقد تلقينا طلبا منذ ثلاثة أيام من المستشفى الجمهوري بطلب برنامج تدريبي في مجال الحاسوب، وقد تم إدراجه ضمن خططنا التدريبية، فإذا كانت البرامج التي تطلب منها ممتازة لا مانع من تمويلها وتنفيذها وحتى لو اضطر الأمر إلى استقطاب مدرين من الخارج إلا أننا نعطي الأولوية للمدررب اليمني لأنه توجد لديه خبرات لا يستهان بها فالأولويات للكادر المحلي طالما أنه قادر أن يحسن ويعطي.

● **كيف تكون عملية الرقابة والإشراف على تنفيذ البرامج من جهة الصندوق؟**

- الصندوق ينفذ برامج عديدة وكبيرة جداً والهدف من الإشراف أننا نشعر الجهة المعنية بأننا موجودون ولكن ليس بشرط النزول في كل البرامج إلا إذا ما تم ملاحظة أنه في أي تجاوز أو أي غموض فإنه يتم النزول وخاصة أننا سنتوسع، ونحن نريد أن نهنيء لوجود رقابة داخلية من الجهات المساهمة، والمعاهد التدريبية الشركاء في هذا الجانب، وبالتالي الفكرة فيها دور تكاملي بين الجهات المتقيدة وبين المعهد والكل في النهاية مستفيد، ونقول إننا حققنا تنمية بشرية سواء كانت مؤسسة تدريبية أو مساهمين أو في صندوق.

● **ماهية خطط الصندوق لعام ٢٠١١م في مجال التدريب؟**

- في خطة ٢٠١١م، استهدفنا شريحة كبيرة جداً من غير المساهمين وستنطبق لمختلف المجالات والتي لها أثر على المدى القريب، هذه خطتنا لعام ٢٠١١م، وبالمناسبة الخطة مرنة أي ممكن مضاغعتها في الأعداد وبخاصة في المجالات التي نحن نطمحها وقيمها ونلاحظ الانعكاسات الإيجابية لها، وتدعو أيضا الجهات أن تتفاعل معنا وتشتركنا في التقييم وتعطينا، فنحن نشغل بشفافية وسعدنا أن ننقل لملاحظات واقتراحات هذه الجهات بما يفيد العائد التدريبي، من الصعب أن الصندوق يتابع كل ما تم تنفيذه، فالمسئول المباشر، عن الشخص وهو أكثر واحد يستطيع أن يلمس الأثر ويقبسه، وكيف كان الموظف معهم قسبل التدريب، وماهي النقاط التي تحسن فيها وماهي نقاط الضعف التي يمكن أن يعكسها حتى يمكن للصندوق أن يستوعبها ضمن برامج قائمة.

● **الموارد البشرية في بلادنا ما الذي تحتاج للدفع بها في مجال التدريب و التاهيل؟**

- الموارد البشرية هي من أبرز المشاكل التي تواجهها بلادنا والحمد لله الحكومة مستوعبة هذا الأمر ومجلس الإدارة في الصندوق مركز على هذا الجانب، ودائما المجلس يوجه الإدارة التنفيذية لاستيعاب كل مامهو جديد وما هو مطلوب لتحقيق الدفعة في تنمية المواد البشرية، والصندوق ليس لديه أية مشكلة في موضوع التمويل إلا أنه ملتزم بضوابط معينة وسياسة محددة لمجلس الإدارة ضمن الإطار الأساسي للقانون، ومجلس الإدارة متفهم لمشاكل الموارد البشرية، وبالذات أننا لسنا الوحيدين في الميدان، فهناك منظمات المجتمع المدني التي تعمل في التخفيف من البطالة باعتبار أن هذه المنظمات لها دور محدد فنحن نساهم بقدر المستطاع مع هذه الجهات في ما يتعلق في تنمية الموارد البشرية.